مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/7

تطور سياسة سعر الصرف في العراق بين الأعوام 2020 و2026

بسام رعد

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تطور سياسة سعر الصرف في العراق بين الأعوام 2020 و2026

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

بسام رعـد / باحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص التنفيذي:

- الترتيب البنيوي النقدي المتمثل بسياسة «التنقيد» نتج عنه اختلال حاد في وظيفة سعر الصرف، إذ لا يُستغل أداةً لتشجيع التنافسية الإنتاجية أو تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، كما تفترض الأدبيات الاقتصادية، بل يُختزل إلى وظيفة حسابية وتمويلية متأخرة تهدف إلى ترجمة العوائد الدولارية للنفط إلى سيولة دينارية لتغطية التزامات الموازنة.
- تمثل السياسة النقدية متغيراً تابعاً لمتغيرات المالية العامة واحتياجاتها التمويلية المتنامية، بدلاً من أن تكون سلطة مستقلة تدير العرض النقدي بمرونة.
- تسعى السياسة النقدية في العراق إلى إبقاء الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية ضمن مستويات لا تتجاوز 2%، استناداً إلى المعايير الدولية، إلا أن تحقق هذا الاستقرار يظل مرتبطاً بمدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية واستمرار التدفقات المباشرة للإيرادات النفطية.
- تفقد السياسة النقدية فاعليتها التنافسية بسبب غياب قاعدة إنتاجية مرنة وشح الصادرات غير النفطية.
- يمنح تخفيض سعر الدينار وزارة المالية سيولة دينارية أكبر مقابل كل مليار دولار نفطي، بدلاً من اللجوء إلى السياسة الضريبية وأدوات الجباية الأخرى، وإلى تنشيط القطاعات الإنتاجية.
- تتحول السياسة النقدية وعرض النقود واستقلالية البنك المركزي إلى متغيرات تابعة محكومة بقرارات وزارة المالية وحجم إنفاقها التوسعي، بدلاً من استجابتها لمتطلبات الاستقرار النقدي المستقل، وهذا ناتج عن عدم قدرة البنك المركزي على التعقيم الكامل (Sterilization) للسيولة الضخمة المتدفقة من الموازنات التشغيلية، دون الاصطدام بمتطلبات التمويل الحكومي الحرج.

- يؤدي استخدام سعر الصرف حلاً سريعاً لمعالجة عجز الموازنة إلى تحويل أزمة المالية العامة إلى صدمة نقدية وتضخم مستورد يضر بالقوة الشرائية للمواطنين وأصحاب الدخول الثابتة، ويُلاحظ أن تعديلات سعر الصرف لم تُغيّر من طبيعة هيكل الإنفاق العام.
- لكي يتحول سعر الصرف من وسيلة لتأجيل الأزمة إلى جزء من الحل المستدام، يُشترط اقترانه بحزمة إصلاحية بنيوية تتضمن:
  - ضبط وترشيد النفقات الجارية والتشغيلية، وتفعيل الحساب الموحد للخزينة.
  - تنويع الإيرادات العامة غير النفطية عبر إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وتجفيف منافذ الهدر.
  - تحفيز القطاعات الإنتاجية الحقيقية (كالزراعة والصناعة)، وتطوير البيئة الاستثمارية لرفع مرونة العرض المحلي.
  - بناء برامج حماية اجتماعية مستهدفة تعوض الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل عن الآثار التضخمية المصاحبة للتعديلات السعرية.

II. المقدمة ...المعضلة الهيكلية لسعر الصرف في الاقتصاد الريعي

تُعد سياسة سعر الصرف إحدى الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، غير أن طبيعة أدائها تتحدد بمدى تنوع القاعدة الإنتاجية وهيكل الاقتصاد المحلي. وفي التجربة العراقية، يعتمد البنك المركزي العراقي نظام التثبيت التقليدي لسعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي كأداة نقدية اسمية لاحتواء التوقعات التضخمية وحماية القوة الشرائية للدينار. إلا أن هذا النظام يعمل في بيئة منكشفة، تتسم بما يُعرف بالهيمنة المالية – النفطية (Fiscal–Oil Dominance).

وتتمثل هذه الهيمنة في ارتهان الاقتصاد العراقي المفرط للمورد النفطي، الذي يشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة ومصدر التدفق الأساسي للعملة الأجنبية. وفي هذا السياق البنيوي، تتمثل آلية توليد السيولة في احتكار وزارة المالية للإيرادات الدولارية الناتجة عن الصادرات النفطية، ومن ثم تبادلها مع البنك المركزي لـ «تنقيدها» (Monetization) بالعملة المحلية بهدف تغطية النفقات العامة، ولا سيما النفقات الجارية.

ينتج عن هذا الترتيب البنيوي اختلال حاد في وظيفة سعر الصرف، إذ لا يستغل كأداة لتشجيع التنافسية الإنتاجية أو تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات كما تفترض الأدبيات الاقتصادية العالمية، بل يختزل إلى وظيفة حسابية وتمويلية متأخرة تهدف إلى ترجمة العوائد الدولارية للنفط إلى سيولة دينارية لتغطية التزامات الموازنة. ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة النقدية متغيراً تابعاً لمتغيرات المالية العامة واحتياجاتها التمويلية المتنامية بدلاً من أن تكون سلطة مستقلة تدير العرض النقدي بمرونة.

إضافة إلى ذلك، أدت هذه الآلية إلى خلق سوق صرف احتكارية حصرية، حيث يمثل البنك المركزي المصدر الوحيد لعرض العملة الأجنبية للقطاع الخاص. ويضطر البنك المركزي باستمرار لاستخدام احتياطاته الدولية كأدوات إدارية للدفاع عن سعر صرف

مُغالى فيه نسبياً في ظل غياب قاعدة إنتاجية محلية قادرة على إحلال الواردات. ويؤدي هذا التناقض بين سياسة مالية توسعية ترفع مستويات الإنفاق الجاري والطلب على السلع المستوردة من جهة، وسياسة نقدية تحاول تثبيت السعر وكبح التضخم من جهة أخرى، إلى استنزاف متواصل للموارد الدولارية وتوليد ضغوط تضخمية وهيكلية متعاقبة تُثقل كاهل الاقتصاد المحلي.

III. الإطار النظري والهيكلي لسياسة الصرف في العراق

أولاً: طبيعة نظام الصرف في العراق

يُصنَّف نظام الصرف في العراق، وفق تقارير صندوق النقد الدولي، ضمن فئة التثبيت التقليدي (Conventional Peg) المربوط بالدولار الأمريكي، حيث يُعد سعر الصرف ركيزة اسمية لتثبيت التوقعات التضخمية لدى الجمهور. ويُعد سعر الصرف هدفاً وسيطاً رئيسياً للسيطرة على المستوى العام للأسعار وضبط التوقعات السعرية في السوق المحلية. كما يهدف البنك المركزي، من خلال إدارة عرض العملة الأجنبية وحصر التذبذب السعري ضمن أطر ضيقة، إلى صيانة القوة الشرائية للدينار العراقي والحد من انتقال أثر التضخم المستورد للسلع والخدمات الأساسية التي تعتمد على الاستيراد الخارجي.

علماً أن نظام الصرف الثابت في العراق يُدار عبر سوق احتكارية حصرية، إذ تُعد الدولة، ممثلةً بوزارة المالية والبنك المركزي، المصدر الوحيد والأساسي لعرض الدولار الناتج عن الصادرات النفطية لتلبية الطلب المحلي. وتسعى السياسة النقدية إلى إبقاء الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية ضمن مستويات لا تتجاوز 2%، استناداً إلى المعايير الدولية، إلا أن تحقق هذا الاستقرار يظل مرتبطاً بمدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية واستمرار التدفقات المباشرة للإيرادات النفطية.

ثانياً: ظاهرة الهيمنة المالية – النفطية

1. مفهوم الهيمنة المالية – النفطية (FISCAL–OIL DOMINANCE)

تعبّر الهيمنة المالية – النفطية عن التداخل الهيكلي الحاد بين السياسة المالية والعمليات النقدية للبنك المركزي في الاقتصاد العراقي الريعي، إذ تشكّل الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة، كما تمثّل المصدر الرئيس لتدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد. ويترتب على هذا التركز البنيوي ارتباط احتياطيات البنك المركزي الدولية والأساس النقدي للبلاد بصورة مباشرة بحجم العوائد النفطية وتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

2. آلية تحويل الإيرادات النفطية إلى نقد (MONETIZATION OF OIL REVENUES)

تبدأ الدورة المالية والنقدية باحتفاظ وزارة المالية بالإيرادات الدولارية الناجمة عن الصادرات النفطية السيادية، ثم تحويلها إلى البنك المركزي العراقي ومبادلتها بالدينار العراقي. وتُستخدم هذه السيولة المحلية المُصدرة لتمويل النفقات العامة الجارية المتنامية، وفي مقدمتها فاتورة الأجور والرواتب، التي تضاعفت من 28.4 تريليون دينار عام 2014 إلى أكثر من 60.5 تريليون دينار عام 2024. ويعود البنك المركزي ليطرح العملة الأجنبية التي تسلّمها من وزارة المالية في السوق مجدداً، عبر المنصة الإلكترونية، لتلبية طلبات القطاع الخاص لتمويل الاستيرادات.

3. تحول وظيفة سعر الصرف وتفريغ أهدافه الإنتاجية

وفق النظرية الاقتصادية التقليدية، يُعد تعديل سعر الصرف أداة لتعديل أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وتشجيع التنافسية للقطاعات الإنتاجية غير النفطية وإحلال المنتجات الوطنية محل المستوردات. وفي التجربة العراقية، نظراً لغياب قاعدة إنتاجية

مرنة وشح الصادرات غير النفطية، تفقد تعديلات سعر الصرف فعاليتها التنافسية. ونتيجة لذلك، يختزل سعر الصرف إلى معادلة حسابية وتحويلية مجردة تُستخدم كحل سريع لتعظيم العوائد الدينارية الناجمة عن بيع النفط لتغطية العجز المالي، وهو ما يُعرف بالإيرادات التحويلية (Transfer Revenues). فعلى سبيل المثال، يمنح تخفيض سعر الدينار وزارة المالية سيولة دينارية أكبر مقابل كل مليار دولار نفطي دون الحاجة إلى فرض ضرائب أو تنشيط قطاعات إنتاجية جديدة.

4. تراجع استقلالية البنك المركزي وتبعية عرض النقود

تؤدي هذه الهيمنة إلى تحوّل السياسة النقدية وعرض النقود إلى متغيرين تابعين، تحكمهما قرارات وزارة المالية وحجم إنفاقها التوسعي، بدلاً من استجابتهما لمتطلبات الاستقرار النقدي المستقل. وعليه، تصبح استقلالية البنك المركزي العراقي شكلية من الناحية الإدارية في المدى القصير، نظراً إلى عدم قدرته على التعقيم الكامل (Sterilization) للسيولة الضخمة المتدفقة من الموازنات التشغيلية، دون الاصطدام بمتطلبات التمويل الحكومي الحاسمة.

ثالثاً: الازدواجية بين أهداف السلطة النقدية واحتياجات السلطة المالية

تُمثّل الازدواجية البنيوية التحدي الأهم أمام صانع القرار الاقتصادي في العراق، إذ تُبرز التعارض المباشر بين أهداف السلطة النقدية واحتياجات السلطة المالية:

1. تعارض الأهداف والغايات بين السلطتين: يتمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار السعري، من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وكبح التوقعات التضخمية، عبر استخدام سعر الصرف الثابت أداةً نقديةً اسميةً لحماية القوة الشرائية للمواطنين. في المقابل، تركز وزارة المالية على

تأمين السيولة الفورية لتمويل النفقات التشغيلية والجارية المتنامية، وفي مقدمتها تعويضات الموظفين والرواتب، التي تضاعفت من 28.4 تريليون دينار عام 2014 لتصل إلى 60.5 تريليون دينار عام 2024.

2. تعارض الأدوات وتلاشي المكاسب المشتركة: تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ضخ كميات ضخمة من السيولة بالدينار العراقي في السوق لتمويل الإنفاق الجاري، وهو ما يقابله ارتفاع مباشر في الطلب الكلي على السلع والخدمات المستوردة، في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي. وينتقل هذا الطلب الحكومي والشعبي التوسعي فوراً ليُترجم إلى طلب إضافي على العملة الأجنبية عبر منصة بيع العملة في البنك المركزي، مما يفرض ضغوطاً متواصلة على الاحتياطيات الدولية اللازمة لدعم استقرار سعر الصرف، ويولّد موجات تضخمية تهدد الاستقرار النقدي الذي يسعى البنك المركزي إلى ترسيخه.

3. التمويل بالعجز وتراجع استقلالية السياسة النقدية: عند حدوث أي انكماش في أسعار النفط العالمية وتراجع الموارد الدولارية لوزارة المالية، تُمارَس ضغوط سياسية وتنفيذية على البنك المركزي لتوفير السيولة بالدينار، سواء عبر خصم حوالات الخزينة الحكومية والتمويل بالعجز، أم من خلال خفض قيمة الدينار لتعظيم العوائد المحلية للموازنة. وينجم عن هذا الانصياع تحوّل السياسة النقدية إلى متغير تابع ومتكيف مع متطلبات الخزينة العامة، بدلاً من أن تكون أداة مستقلة لإدارة الكتلة النقدية بحياد، وهو ما يُضعف مصداقية البنك المركزي والسياسة النقدية أمام الأسواق والمؤسسات المالية الدولية.

IV. السياسة النقدية والمالية للأعوام 2020 – 2021

تُعدّ فترة كانون الأول/ديسمبر 2020 نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية والمالية في العراق، إذ أقدم البنك المركزي العراقي، بالتنسيق مع وزارة المالية، على إجراء

تعديل رسمي وحاد في سعر صرف الدينار العراقي. وقد أُطلق على هذا الإجراء في الأدبيات الاقتصادية العراقية وصف «العلاج بالصدمة»، إذ خُفّضت قيمة العملة الوطنية بنسبة قاربت 23%، ليرتفع سعر شراء الدولار من وزارة المالية من 1182 إلى 1450 ديناراً لكل دولار، وسعر بيعه عبر نافذة بيع العملة للمصارف والجمهور من 1190 إلى 1460 ديناراً لكل دولار.

وتتحدد معالم هذه الفترة وتداعياتها من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة:

أولاً: دوافع القرار والخلفيات الاقتصادية الخانقة:

جاء قرار التخفيض في ظل أزمة مالية ونقدية مركبة، إذ انهارت أسعار النفط العالمية في الأسواق الدولية، ليصل متوسط سعر البرميل العراقي إلى نحو 38 دولاراً خلال عام 2020، متأثراً بإغلاقات جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع الموارد الدولارية الموردة من وزارة المالية إلى النصف تقريباً، مقارنةً بعام 2019.

كما واجهت المالية العامة عجزاً حاداً في تغطية فاتورة الأجور وتعويضات الموظفين والمتقاعدين، ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية، التي ارتفعت من نحو 53 تريليون دينار عام 2019 إلى أكثر من 70 تريليون دينار. وتزامن ذلك مع وصول الحكومة إلى حدود حرجة في التمويل بالعجز، عبر الاقتراض الداخلي المباشر وغير المباشر.

ومن جانب آخر، شهدت موجودات البنك المركزي من العملة الأجنبية تراجعاً سريعاً، إذ انخفضت من 70 مليار دولار في نهاية عام 2019 إلى نحو 54 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2020، نتيجة استمرار الدفاع عن سعر الصرف السابق في ظل تدني العوائد. وقدّرت التوقعات آنذاك، بما فيها توقعات صندوق النقد الدولي، احتمال انخفاض الاحتياطيات إلى مستويات خطرة، لتتراجع إلى ما دون 27-30 مليار دولار بنهاية عام 2021، في حال عدم تعديل سعر الصرف.

ثانياً: المكاسب والمحركات المالية:

تتمثل المكاسب والمحركات المالية في البعد التمويلي المباشر الذي استندت إليه وزارة المالية والبنك المركزي لتبرير قرار تخفيض قيمة الدينار عام 2020. إذ حقق القرار مكاسب نقدية سريعة للموازنة العامة، ويمكن بسط هذا الجانب وتفصيله بالأرقام والآليات الاقتصادية الموثقة على النحو الآتي:

1. الآلية الحسابية لتعظيم الإيرادات النفطية (زيادة بنسبة 22.7%)

أ- معادلة التحويل الدولاري: أدى رفع سعر صرف الدولار من 1182 إلى 1450 ديناراً للدولار الواحد، عند تحويل الإيرادات الدولارية الموردة من وزارة المالية إلى البنك المركزي، إلى زيادة القيمة المحصّلة بالدينار مقابل مبيعات النفط السيادية.

ب- هامش الزيادة التحويلية: أصبح كل مليار دولار من الإيرادات النفطية يعادل 1450 مليار دينار للخزينة الاتحادية، بدلاً من 1182 مليار دينار قبل التعديل، ما منح الخزينة زيادة قدرها 268 مليار دينار عن كل مليار دولار من الإيرادات النفطية، أي بنسبة زيادة مباشرة بلغت 22.7%.

2. حجم السيولة الإضافية لسد العجز المالي (17–23 تريليون دينار): وفّر هذا الإجراء سيولة مالية إضافية ومباشرة للموازنة العامة، تراوحت تقديراتها الرسمية والأكاديمية بين 17 و23 تريليون دينار خلال عام 2021. وأدى ضخ هذه الإيرادات الإضافية المقوّمة بالدينار إلى تقليص نسبة العجز المالي المخطط إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، من نحو 30% إلى قرابة 14% في موازنة عام 2021.

3. تأمين فاتورة الرواتب والالتزامات التشغيلية الحاكمة: أسهمت هذه المبالغ المقوّمة بالدينار في تمكين الحكومة من تجاوز أزمة شح السيولة النقدية، التي هددت بتعثر تسديد رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين ومستحقات شبكة

الحماية الاجتماعية. وجرى تأمين الرواتب والنفقات التشغيلية الأساسية، التي ارتفع مجموعها السنوي ليصل إلى نطاق يتراوح بين 53 و70 تريليون دينار، مما جنّب الحكومة اللجوء إلى خيارات قاسية، مثل الاستقطاع المباشر من الرواتب الاسمية.

4. تخفيف السحب الفوري من الاحتياطيات الأجنبية: تسببت إعادة تقييم العملة وارتفاع كلفة الدولار بالدينار في كبح الطلب على الاستيراد مؤقتاً، مما خفّض مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي خلال الشهرين الأولين من عام 2021 بنسبة 81%، لتنخفض إلى 1.625 مليار دولار، مقارنةً بـ 8.674 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2020. وأسهم هذا التراجع الفوري في مبيعات النافذة في الحد من استنزاف رصيد الاحتياطيات الأجنبية، التي كانت مهددة بالانخفاض إلى ما دون مستويات الأمان (30 مليار دولار).

ثالثاً: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية

تتجسد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لقرار تخفيض قيمة الدينار العراقي عام 2020 في محورين رئيسيين، تكشف عنهما البيانات الاقتصادية:

1. انتقال التضخم المستورد وتآكل الدخول الحقيقية للفئات الهشة والموظفين، وذلك على النحو الآتي:

أ- انتقال أثر التضخم المستورد: نظراً إلى أن العراق يستورد ما بين 70% و80% من احتياجاته الغذائية والسلعية من الخارج، أدى التخفيض المباشر لقيمة العملة بنسبة 23% إلى انعكاس فوري على مستويات أسعار السلع والبضائع الاستهلاكية في الأسواق المحلية، تمثّل في ارتفاعها.

ب- ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم المباشر ارتفاعاً تراوح بين 7.3% إلى 8% وفق التقارير الرسمية لوزارة

التخطيط لعام 2021. وشهدت السلع الأساسية والمواد الغذائية زيادات أعلى؛ حيث ارتفعت أسعار مجاميع الأسماك ومنتجات الألبان بنسب تراوحت بين 12% و14.5%، والخدمات الصحية والنقل بنسب بلغت 13.6%.

ج- تآكل القوة الشرائية والدخول الحقيقية: تحول تخفيض سعر الصرف عملياً إلى ضريبة تضخمية غير معلنة تحمل على كاهل الموظفين وذوي الدخول الثابتة، إذ انخفضت القوة الشرائية للدخول النقدية بنسبة تقارب نسبة رفع سعر الدولار (23%)، وتضاعف أثر هذا التآكل بالنظر إلى أن 70% من متوسط إنفاق الفرد العراقي يتركز على مجموعات الغذاء، والمسكن، والصحة، والوقود.

د- غياب المصدات الاجتماعية وزيادة معاناة الفئات الفقيرة: تضررت الفئات الفقيرة والهشة بدرجة أكبر نتيجة غياب مصدات وبرامج حماية اجتماعية فاعلة ومستهدفة ترافق قرار التخفيض المباغت، مما أدى إلى تقليص مستويات المعيشة وتآكل مدخرات الفئات محدودة الدخل.

2. تفاقم الدين العام الداخلي وتزايد أعبائه التمويلية

على الرغم من أن التخفيض منح الخزينة سيولة نقدية اسمية لتسديد أجزاء من مستحقات ديونها بالعملة المحلية، فإن العجز التخطيطي واللجوء المتواصل إلى التمويل بالعجز أدّيا إلى ارتفاع الدين العام الداخلي من 67 تريليون دينار عام 2020، ليصل إلى ما بين 70 و84 تريليون دينار في موازنة عام 2021. واستحوذت حوالات الخزينة المخصومة لدى البنك المركزي والمصارف الحكومية على كتلة نقدية ضخمة تجاوزت 50 تريليون دينار، وهو مسار فرض ضغوطاً شديدة على القواعد النقدية وميزانية البنك المركزي.

كما أدى توسع الحكومة في سحب السيولة من الجهاز المصرفي لتمويل النفقات التشغيلية إلى مزاحمة القطاع الخاص وتقليص فرص حصوله على التمويل، فضلاً عن إضعاف استدامة الدين الداخلي. ولاحقاً، تسبب ارتفاع معدلات التضخم الناجم عن تخفيض

قيمة الدينار والإصدار النقدي الجديد في تآكل العائد الحقيقي على السندات الحكومية والموجودات المالية للمستثمرين والمصارف، مما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية لأصولهم الاستثمارية.

V. السياسة المالية والنقدية ... الأعوام 2022 إلى 2023

شهدت الفترة الممتدة من أواخر عام 2022 إلى مطلع عام 2023 انعطافةً نقديةً ومؤسسيةً حاسمةً في إدارة سوق الصرف العراقي؛ إذ لم تُعزَ الضغوط التي تعرض لها الدينار هذه المرة إلى صدمة في أسعار النفط، بل إلى صدمة تنظيمية وإجرائية طالت قنوات التحويل المالي وتوفير العملة الأجنبية.

أولاً: صدمة قواعد الامتثال الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)

1. بدء التطبيق الإلزامي للمنصة الرقمية

في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بدأ البنك المركزي العراقي، بالتنسيق والاتفاق المباشرين مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية، التطبيق العملي والإلزامي للرقابة الإلكترونية عبر منصة التحويلات المالية الرقمية (Compliance Platform // SWIFT)، بهدف إخضاع جميع عمليات التحويل الخارجي والبيع النقدي لمعايير الشفافية الدولية وحوكمة العمل المصرفي، ولا سيما قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، ومكافحة تهريب العملة والفساد. ومثّلت هذه الضوابط صدمة تنظيمية حادة لغالبية المصارف العراقية، إذ كانت تعمل لسنوات طويلة وفق آليات تحويل تقليدية تتسم بضعف الإفصاح ومحدودية التدقيق في الوثائق والمستندات.

2. ارتفاع نسبة رفض التحويلات الخارجية واستبعاد المصارف غير الممتثلة

فور بدء تشغيل المنصة الإلكترونية، أدى التدقيق الإلكتروني المباشر من جانب مجلس

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي العراقي إلى رفض ما بين 70% و80% من طلبات التحويل اليومية المقدمة من المصارف المحلية. وتعود الأسباب الرئيسية للرفض إلى ما يأتي:

أ- ضبابية «المستفيد النهائي» (Beneficiary / KYC): عدم اكتمال البيانات الخاصة بالشخص أو الجهة المستلمة للأموال في الخارج، أو الإخفاق في تقديم وثائق التعرف على الزبون.

ب- المبالغة في فواتير الاستيراد (Over-invoicing): كشفت تقارير الامتثال عن تقديم فواتير تجارية بأسعار مضخمة ومبالغ فيها مقارنة بالقيم الفعلية للسلع بهدف تهريب رؤوس الأموال تحت غطاء الاستيراد.

ج- خلط حسابات الحساب الجاري بالحساب الرأسمالي: لجوء بعض المتعاملين إلى إدماج التحويلات الرأسمالية وخروج رؤوس الأموال غير المشروعة ضمن تغطية استيرادات تجارية جارية.

د- استبعاد المصارف الأهلية: أدى التشدد في مطابقة المعايير إلى حظر واستبعاد عدد من المصارف الخاصة الكبرى من المشاركة في نافذة بيع العملة الأجنبية؛ نظراً لعدم امتثالها للتعليمات وإخفاقها في معايير الإفصاح الشامل.

3. **تداعيات الصدمة على عرض الدولار والسوق الموازية**

انخفضت مبيعات البنك المركزي من الدولار، شهرياً، من مستويات تراوحت بين 4.8 و5.5 مليارات دولار خلال الأشهر الأولى من عام 2022، إلى ما بين 1.17 و2.0 مليار دولار مع نهاية عام 2022 وبداية عام 2023، نتيجة رفض طلبات التحويل. وقد دفع تقليص العرض الرسمي للتحويلات التجار والمتعاملين غير القادرين على استيفاء شروط المنصة إلى اللجوء مباشرةً إلى السوق الموازية لشراء الدولار النقدي، مما أحدث نقصاً حاداً في العرض المتاح، في ظل ارتفاع الطلب.

وتسببت هذه المضاربات وحالة النقص الحاد في تراجع القيمة السوقية للدينار بنسبة بلغت نحو 14.6%. كما ارتفع سعر الدولار في السوق الموازية متجاوزاً 1530 ديناراً، ليصل إلى مستويات تراوحت بين 1600 و1720 ديناراً لكل 100 دولار خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي إلى أكثر من 20–23%.

ثانياً: اتساع فجوة سعر الصرف

يمثّل اتساع فجوة سعر الصرف النتيجة الاقتصادية والميدانية المباشرة لتطبيق منصة الامتثال الرقمية، وما رافقه من اختلال في التوازن بين السوقين الرسمي والموازي.

1. آليات انتقال الطلب غير المشبع إلى السوق الموازية

أ- نشوء الطلب غير المشبع: أدى انخفاض نسبة تنفيذ طلبات التحويل المقدمة عبر النافذة الرسمية، نتيجة رفض أو تعليق نسبة كبيرة منها لعدم استيفاء وثائق الامتثال أو عدم وضوح بيانات المستفيد النهائي، إلى نشوء كتلة كبيرة من الطلبات غير الملباة عبر القنوات الرسمية.

ب- الانتقال القسري للمتعاملين: انتقل هذا الطلب غير المشبع من القناة الرسمية إلى السوق الموازية لشراء الدولار النقدي المتاح فيها، وشمل ذلك طلبات صغار التجار غير المتكيفين مع متطلبات المنصة، وطلبات تمويل التجارة الحدودية التي تشكل نسبة مهمة من استيرادات القطاع الخاص، فضلاً عن طلبات التحوط والمضاربة.

ج- محدودية العرض في الموازي مقابل طلب متضخم: نظراً إلى أن كمية العملة الأجنبية المعروضة في السوق الموازية، والمعتمدة على الفوائض النقدية ومبيعات الدولار النقدية للمسافرين، محدودة جداً مقارنةً بحجم مبيعات البنك

المركزي، أدى تدفق الطلب الإضافي إليها إلى ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية، وتسارع انخفاض قيمة الدينار فيها.

2. المسار الزمني لاتساع الفجوة السعرية (من 1.7% إلى 23%)

بلغت فجوة سعر الصرف قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2022 نحو 1.7% إلى 1.9%، أي ما يعادل نحو 20 إلى 30 ديناراً للدولار الواحد. ومع بدء الصدمة التنظيمية، اتسعت الفجوة خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023؛ إذ بلغت 5.5% في كانون الأول/ديسمبر 2022، ثم ارتفعت إلى 11.3% في كانون الثاني/يناير 2023. وبلغ اتساع الفجوة ذروته خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إذ تراوحت نسبتها بين 19.8% و23.2%.

3. الآثار الهيكلية لانفصال أسواق الصرف

كشفت البيانات أن فجوة سعر الصرف لم تعد مرتبطة بنقص الكميات المبيعة يومياً فحسب، بل أصبحت تتأثر أيضاً بتوقعات استمرار الرقابة الدولية، وبعلاوة المخاطرة المرتبطة بصعوبة الحصول على الدولار عبر القنوات الرسمية. وأدى ذلك إلى نشوء ظاهرة «انفصال الأسواق»، إذ أصبحت الواردات تُسعّر استناداً إلى سعر الصرف الموازي الأعلى، الذي بات يُستخدم في تمويل نسبة كبيرة من تجارة القطاع الخاص. ونتيجةً لذلك، تراجعت فاعلية السعر الرسمي في الحد من الضغوط التضخمية، وانتقل أثر ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية مباشرةً إلى أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية في السوق المحلية.

ثالثاً: قرار شباط/فبراير 2023

تتناول هذه المحطة قرار شباط/فبراير 2023، بوصفه محاولة من السلطة النقدية لإعادة ضبط مسار السياسة النقدية ومواجهة الاختلالات التي أعقبت تطبيق منصة الامتثال الرقمية.

1. السلم الجديد لسعر الصرف وتفاصيل القرار: في السابع من شباط/فبراير 2023، اتخذ البنك المركزي العراقي، بالتنسيق مع الحكومة، قراراً برفع القيمة الرسمية للدينار العراقي. وبموجب القرار، اعتُمد سلم جديد لأسعار الصرف، توزعت فئاته على النحو الآتي:
   - سعر شراء الدولار من وزارة المالية: 1300 دينار لكل دولار.
   - سعر بيع الدولار للمصارف عبر المنصة الإلكترونية: 1310 دنانير لكل دولار.
   - سعر بيع الدولار نقداً للجمهور والمواطنين: 1320 ديناراً لكل دولار.
2. استجابة السلطة النقدية وكبح التضخم كهدف معلن: مثّل القرار استجابةً من البنك المركزي للحد من موجة التضخم المستورد، واعتماد أداة نقدية أكثر فاعلية لحماية القوة الشرائية للمواطنين ودعم استقرار المستوى العام للأسعار في الأسواق المحلية. واستهدف البنك المركزي، من خلال رفع القيمة الاسمية للعملة الوطنية، تخفيف حدة ارتفاع الأسعار على الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وذوي الأجور الثابتة، الذين تضررت دخولهم الحقيقية سابقاً نتيجة تآكل قوتها الشرائية.
3. الكلفة المالية المباشرة وتعميق عجز الموازنة العامة: أدى رفع قيمة الدينار إلى تقليص الحصيلة بالدينار العراقي الناجمة عن تحويل الإيرادات النفطية الدولارية لوزارة المالية؛ إذ بات كل مليار دولار من الإيرادات النفطية يدرّ على الخزينة مبالغ

أقل بالدينار مقارنةً بما كان يحققه وفق سعر الصرف السابق البالغ 1450 ديناراً للدولار. وترتبت على القرار كلفة مالية مباشرة أسهمت في اتساع العجز المالي المخطط وتعميقه في الموازنة العامة الاتحادية، بمبالغ قُدّرت بنحو 12 إلى 15 تريليون دينار عراقي.

وبوجه عام، أدت هذه الخسارة في الإيرادات النفطية المقوّمة بالدينار إلى زيادة هشاشة المالية العامة، مما اضطر الحكومة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على أدوات الدين والتمويل بالعجز لتغطية الفجوة التمويلية الناجمة عن ذلك، فضلاً عن تمويل نفقات الرواتب والنفقات التشغيلية المتزايدة.

السياسة المالية والنقدية ... العام الحالي 2026

يمثّل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2026 محطةً جديدةً في مسار السياسة النقدية والمالية في العراق؛ إذ أعلن البنك المركزي العراقي، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية ومجلس الوزراء، واستناداً إلى أحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المعدّل، اعتماد تعديل جديد لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

أولاً: التفاصيل الرسمية للسلم السعري الجديد

جرى تحديد هيكل أسعار الصرف الرسمية الجديدة على النحو التالي:

الفئة	السعر
سعر شراء الدولار من وزارة المالية	1500 دينار لكل دولار
سعر بيع الدولار للمصارف (تمويل التجارة الخارجية)	1510 دنانير لكل دولار
سعر بيع الدولار النقدي للجمهور (عبر منافذ البيع والمسافرين)	1520 ديناراً لكل دولار

ثانياً: الأهداف المباشرة للقرار حسب بيان البنك المركزي العراقي:

وفقاً للبيان الرسمي الصادر عن البنك المركزي العراقي، يستهدف هذا التعديل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية، تتمثل في الآتي:

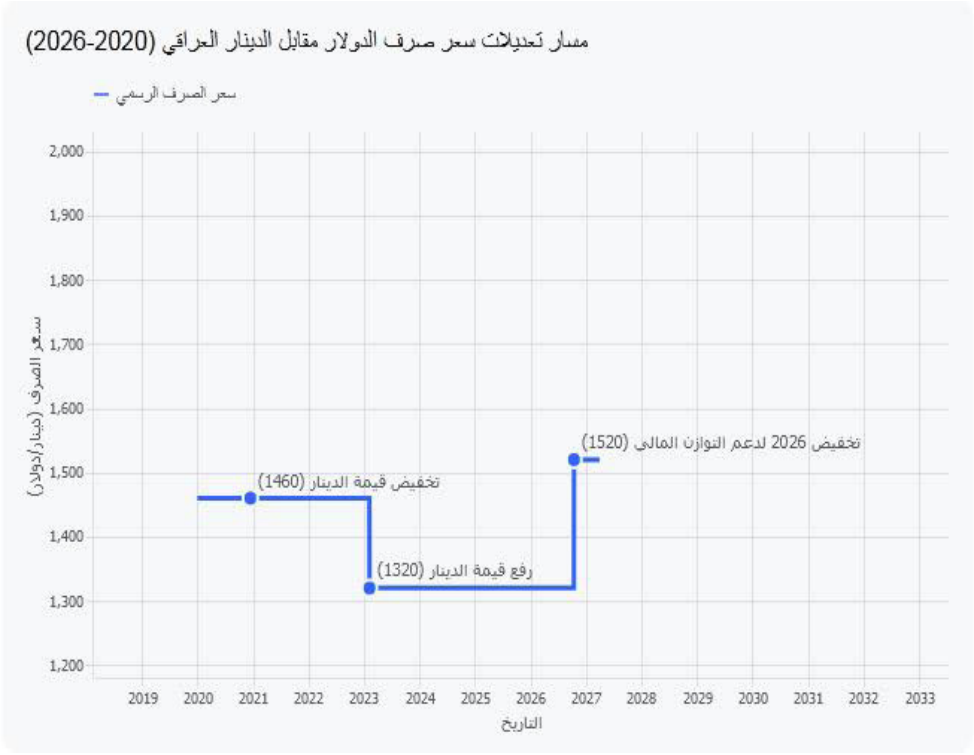
1. دعم المنتج الوطني والصناعة المحلية: تيسير المنافسة العادلة للسلع العراقية في مواجهة المنتجات المستوردة، التي تمتعت بميزة تنافسية نتيجة ارتفاع القيمة الاسمية للدينار.
2. تحفيز البيئة الاستثمارية غير النفطية: توفير بيئة جاذبة للقطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة، وتشجيع المصانع والشركات الوطنية على التوسع في أنشطتها.
3. خلق فرص العمل وتقليل البطالة: تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوسع في السوق المحلية، بما يسهم في توفير فرص عمل، ولا سيما للشباب.
4. إعادة التوازن المالي: تخفيف الضغوط المتزايدة على الخزينة العامة، وزيادة الإيرادات النفطية المقوّمة بالدينار العراقي نتيجة تعديل سعر الصرف وتحويل الإيرادات الدولارية الحكومية.

ثالثاً: مبررات ودوافع التعديل:

تُشكّل الضغوط الهيكلية التي تواجه المالية العامة ركيزةً أساسية لقرار تخفيض قيمة الدينار في تشرين الأول/أكتوبر 2026؛ إذ شهدت النفقات الجارية تمدداً بنيوياً ملحوظاً، حيث تضاعفت مخصصات تعويضات الموظفين والرواتب من 28.4 تريليون دينار عام 2014 إلى أكثر من 60.5 تريليون دينار بحلول عام 2024. وأدى ذلك إلى استحواذ الإنفاق التشغيلي على نحو 78% من إجمالي الموازنة العامة. وكما هو معلوم، يتيح رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار لوزارة المالية الحصول على كمية أكبر من الدنانير مقابل كل

مليار دولار من الإيرادات النفطية السيادية، مما يمكّن الخزينة العامة من تغطية فاتورة الأجور والالتزامات المالية الأساسية، فضلاً عن تقليص فجوة العجز المالي.

شكل 1: الجدول الزمني لتعديلات سعر الصرف في العراق (2020–2026)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي

VI. الخاتمة والتوصيات

تتمحور العلاقة بين الموازنة العامة الاتحادية وقرارات سعر الصرف في العراق حول آلية بنيوية تُعرف بـ «تنقيد الإيرادات النفطية» (Monetization of Oil Revenues)، إذ تشكّل عائدات النفط الخام أكثر من 90% من الإيرادات العامة. وتستحوذ وزارة المالية على هذه التدفقات الدولارية السيادية، لتبادلها مع البنك المركزي العراقي مقابل الحصول على السيولة بالدينار العراقي اللازمة لتغطية نفقاتها التشغيلية والجارية، وفي مقدمتها فاتورة الأجور والرواتب المتضخمة.

أولاً: التأثير المتبادل بين الموازنة وقرارات سعر الصرف المتعاقبة

1. قرارات خفض قيمة الدينار (2020 و2026) وتأثيرها على الموازنة

أ- تعظيم الإيرادات التحويلية (Transfer Revenues): يمنح خفض قيمة الدينار (رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار) الخزينة العامة حصيلةً أكبر بالدينار العراقي مقابل كل مليار دولار من الإيرادات النفطية التي تبيعها وزارة المالية إلى البنك المركزي. فعلى سبيل المثال، أدى تعديل سعر الصرف عام 2020 إلى 1450 ديناراً للدولار إلى زيادة الحصيلة بالدينار الناتجة عن الإيرادات النفطية بنسبة 22.7%، مما وفّر سيولة إضافية قُدّرت بنحو 17 إلى 23 تريليون دينار، أسهمت في تقليص العجز المالي وتأمين فاتورة الرواتب. وبالمثل، أتاح تعديل سعر الصرف في تشرين الأول/أكتوبر 2026، برفع السعر إلى 1500 دينار للدولار لأغراض شراء وزارة المالية، الحصول على حصيلة إضافية بالدينار، بما يساعد على تغطية التوسع في الإنفاق التشغيلي.

ب- تضخم الالتزامات والتكاليف الحكومية: في المقابل، يترتب على خفض قيمة

الدينار ارتفاع كلفة المشتريات الحكومية المحلية والسلع المستوردة، وزيادة أعباء خدمة الديون الخارجية والالتزامات المقوّمة بالعملة الأجنبية، فضلاً عن ارتفاع القيمة المقوّمة بالدينار لأرصدة الدين العام الداخلي، وما قد يترتب على ذلك من زيادة أعباء خدمته.

2. قرار رفع قيمة الدينار (2023) وتداعياته المالية: عندما اتُّخذ قرار رفع قيمة الدينار في شباط/فبراير 2023، واعتماد سعر صرف بلغ 1300 دينار للدولار الواحد، بهدف الحد من التضخم وحماية القوة الشرائية، تراجعت الحصيلة بالدينار العراقي المتأتية من تحويل الإيرادات النفطية الدولارية إلى وزارة المالية.

- اتساع الفجوة التمويلية: أسهم هذا الإجراء في زيادة العجز المالي المخطط في الموازنة العامة، بمبالغ قُدّرت بنحو 12 إلى 15 تريليون دينار، مما زاد الضغوط على المالية العامة، ودفع الحكومة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على أدوات الدين والتمويل بالعجز لتغطية الفجوة التمويلية الناجمة عن انخفاض الحصيلة بالدينار.

3. الجدل الاقتصادي حول استخدام سعر الصرف كأداة مالية: يرى عدد من الخبراء الاقتصاديين أن استخدام سعر الصرف أداةً سريعة لمعالجة عجز الموازنة قد يؤدي إلى نقل آثار أزمة المالية العامة إلى القطاع النقدي، من خلال إحداث صدمات نقدية وزيادة التضخم المستورد، بما يضر بالقوة الشرائية للمواطنين، ولا سيما أصحاب الدخول الثابتة. ويُلاحظ أن تعديلات سعر الصرف لم تُحدث تغييراً جوهرياً في هيكل الإنفاق العام؛ إذ يستحوذ الإنفاق التشغيلي، وفي مقدمته الرواتب والأجور، على نحو 78% من إجمالي الموازنة، مقابل 22% للإنفاق الاستثماري.

وعموماً، تتفق آراء اقتصادية عديدة على أن المعالجة المستدامة لعجز الموازنة لا تتحقق من خلال تعديل سعر الصرف وحده، بل تتطلب إصلاحاً مالياً هيكلياً يشمل ضبط النفقات

الجارية غير الضرورية، وتفعيل نظام حساب الخزينة الموحد، وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، كالضرائب والرسوم الجمركية، بما يعزز قدرة المالية العامة على مواجهة تقلبات أسواق النفط العالمية.

VII. الخلاصة

تُشكل هذه الخلاصة جوهر التشخيص الاقتصادي حول تجربة إدارة سعر الصرف في العراق:

1. الآلية السريعة لتأمين السيولة (الإيرادات التحويلية): تعتمد السلطة المالية عند حدوث صدمات في الموارد أو عجز مالي على تعديل سعر الصرف كأداة نقدية سريعة المدى لتعظيم الحصيلة المحلية بالدينار الناتجة عن تبادل العوائد النفطية الدولارية مع البنك المركزي. وتسمح هذه «الإيرادات التحويلية» لسلطات الموازنة بسد الفجوة التمويلية الاسمية وتأمين الرواتب والنفقات التشغيلية الحاكمة دون الحاجة إلى فرض ضرائب مباشرة أو الاقتراض المباشر.
2. انتقال الضغط الدوري بين الموازنة والتضخم: في ظل اقتصاد ريعي يتسم بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي واختلال الهيكل التجاري، لا يؤدي خفض قيمة العملة تلقائياً إلى تحفيز الصادرات غير النفطية أو إحلال المنتجات المحلية محل الواردات. وبدلاً من ذلك، ينتقل أثر انخفاض قيمة الدينار سريعاً عبر قنوات التضخم المستورد، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتآكل القوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة.

ومع تصاعد مستويات الأسعار وارتفاع كلفة المشتريات الحكومية، تتجدد الضغوط على الخزينة العامة، مما يدفع السلطات المالية إلى اللجوء مجدداً إلى أحد المسارين الآتيين:

- ✓ رفع قيمة الدينار لكبح التضخم (كما حدث في شباط/فبراير 2023)، فتتراجع الإيرادات الدينارية وتتسع فجوة العجز المالي مجدداً.
- ✓ خفض قيمة الدينار عند حدوث ضغط مالي جديد (كما حدث في 2020 و2026)،

لتتجدد الموجات التضخمية وتتأكل القوة الشرائية.

3. حتمية الإصلاحات البنيوية الموازية: إن استخدام سعر الصرف بوصفه حلاً منفرداً ومستقلاً يحوّله من أداة إصلاحية إلى مجرد وسيلة لكسب الوقت، على حساب القوة الشرائية والاستقرار الاجتماعي. ولكي يتحول سعر الصرف من وسيلة لتأجيل الأزمة إلى جزء من الحل المستدام، يُشترط اقترانه بحزمة من الإصلاحات البنيوية، تتضمن ما يأتي:

- ضبط وترشيد النفقات الجارية والتشغيلية وتفعيل الحساب الموحد للخزينة.
- تنويع الإيرادات العامة غير النفطية عبر إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وتجفيف منافذ الهدر.
- تحفيز القطاعات الإنتاجية الحقيقية (كالزراعة والصناعة) وتطوير البيئة الاستثمارية لرفع مرونة العرض المحلي.
- بناء برامج حماية اجتماعية مستهدفة تعوض الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل عن الآثار التضخمية المصاحبة للتعديلات السعرية.

VIII. التوصيات

إن معالجة الاختلالات المتعاقبة في سوق الصرف العراقي لا يمكن أن تتحقق من خلال الحلول السعرية المفاجئة أو التعديلات النقدية المنفردة؛ إذ إن التغيير المتكرر لسعر الصرف يظل بمثابة «مسكّن وقتي» ينقل الضغوط بين الموازنة العامة والتضخم، ما لم يرافقه برنامج إصلاحي بنيوي شامل. ولتحويل السياسة النقدية وسعر الصرف من أداتين لإدارة الأزمات المالية إلى ركيزتين للاستقرار والتنمية المستدامة، تُقترح التوصيات الآتية:

1. إصلاح أطر التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال ما يأتي: –

- تفعيل الحساب الموحد للخزينة (Treasury Single Account – TSA): توحيد كافة الحسابات والإيرادات الحكومية لدى البنك المركزي لإحكام الرقابة على السيولة النقدية المبعثرة، وتجفيف منافذ الهدر والرواتب المزدوجة.
- وضع حدود صارمة للتمويل بالعجز : فرض سقوف قانونية ملزمة لخصم حوالات الخزينة الحكومية والاقتراض المباشر أو غير المباشر من البنك المركزي؛ لتفادي ضغوط الإصدار النقدي والسيطرة على نمو الكتلة النقدية.
- صيانة استقلالية البنك المركزي: فك الارتباط العملي بين الموازنة الجارية واحتياطيات البنك المركزي، مع حصر استخدام الاحتياطيات الدولية كوظيفة دفاعية لحماية القوة الشرائية والدفاع عن ثبات الدينار بدلاً من تغطية الانكشافان المالية.

2. إعادة هيكلة الموازنة العامة وضبط الإنفاق الجاري من خلال ما يأتي: –

- خفض التوسع البنيوي في النفقات التشغيلية: وضع ضوابط للحد من النمو التلقائي في فاتورة الرواتب والأجور ، التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الموازنة

العامة (78%)، وتوجيه الوفورات المالية نحو الإنفاق الاستثماري والرأسمالي في مشروعات البنية التحتية.

- تنويع الإيرادات غير النفطية: أتمتة وتطوير المنظومة الجمركية والضريبية وإحكام السيطرة على المنافذ الحدودية؛ لرفع مساهمة الإيرادات السيادية غير النفطية وتقليل الانكشاف المفرط على تقلبات أسواق النفط العالمية.

3. تحفيز القطاعات الإنتاجية الحقيقية وإحلال الواردات من خلال ما يأتي:

- استغلال التعديل السعري في بناء قاعدة إنتاجية: الاستفادة من الميزة التنافسية المؤقتة التي يتيحها تعديل سعر الصرف لتشجيع القطاعين الزراعي والصناعي على إحلال السلع المحلية محل المستوردات وتقليل الاعتماد المطلق على الاستيراد الخارجي.
- خفض كلفة الإنفاق للقطاع الخاص: تحسين بيئة الأعمال وتوفير التسهيلات الائتمانية والطاقة بأسعار مدعومة للأنشطة الإنتاجية الوطنية؛ لرفع قدرتها على المنافسة في السوق المحلية أمام المنتجات الأجنبية.

4. استكمال حوكمة القطاع المصرفي والتكيف مع معايير الامتثال من خلال ما يأتي:

- الامتثال التام لقواعد الصيرفة الدولية: مواصلة تحديث النظام المصرفي العراقي وفق معايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، وتطوير العلاقات المباشرة مع المصارف المراسلة لضمان الانسيابية التامة للتحويلات التجارية.
- استيعاب تجار التجزئة وصغار المستوردين: تسهيل آليات إدماج التجارة الصغيرة الحدودية ضمن قنوات التحويل الرسمية الشفافة، بما يكفل تلبية طلبهم

الدولاري بالسعر الرسمي وتقليص لجوئهم للسوق الموازية.

5. تفعيل المصدات الاجتماعية المستهدفة: يتحقق ذلك من خلال التحول من الدعم السعري العام إلى الدعم المباشر، وحماية الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من الآثار التضخمية التراكمية، عبر برامج شبكة الحماية الاجتماعية الموجّهة بدقة، وتأمين مفردات السلة الغذائية، بدلاً من استخدام سعر الصرف أداةً للدعم الشامل، الذي قد تستفيد منه الفئات ذات الدخول المرتفعة أيضاً.

قائمة المصادر

1. **إبريهي علي، أحمد،** «سعر الصرف، الموازنة، واحتياطيات البنك المركزي في العراق»، دراسات نقدية ومالية، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

2. **إبريهي علي، أحمد،** «مسائل حول سعر الصرف في العراق»، مجموعة أوراق تحليليّة، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

3. **إبريهي علي، أحمد،** «نظام الصرف وسعر الصرف بين التحديد الرسمي والسوق»، دراسات في الاقتصاد العراقي، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

4. **آل طعمة، حيدر حسين،** «العواقب الاقتصادية لإعادة تغيير سعر الصرف»، دراسات اقتصادية، بغداد، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

5. **آل طعمة، حيدر حسين،** «هل اختار البنك المركزي السياسة المناسبة لحل أزمة أسعار الصرف في العراق؟»، أوراق اقتصادية، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

6. **داغر، محمود محمد،** «إنه سعر الصرف يا سادة»، قراءات في السياسة النقدية العراقية، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

7. **رعد، بسام،** «التحولات المالية في العراق خلال عقد»، دراسة نقدية ومالية، منشور على موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط.

8. **صالح، مظهر محمد،** «الأسباب الكامنة وراء ارتفاع سعر صرف الدينار

العراقي في السوق الموازي»، دراسات السياسة النقدية، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

9. **صالح، مظهر محمد،** «الامتثال وأسواق الصرف في العراق»، أوراق في الصيرفة والحوكمة، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

10. **صالح، مظهر محمد،** «التحركات الراهنة لسعر الصرف»، ورقة عمل تحليليّة، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

11. **صالح، مظهر محمد،** «الدوال المنقلبة في سوق الصرف الموازي في العراق»، دراسة اقتصادية قياسية، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

12. **العنبكي، عبد الحسين،** «التضخم في العراق.. وشماعة سعر الصرف»، بحوث اقتصادية محكّمة، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

13. **المرسومي، نبيل جعفر،** «العودة المعقدة لسعر الصرف القديم»، أوراق في الموازنة والنفط، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

14. **يوسف، سهام،** «سعر الصرف التدريجي والتقشف التوسّعي في العراق»، دراسات اقتصادية تحليليّة، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org